حق فلسطين في الوجود

مقابل حقّ إسرائيل في الوجود؟

. ناصر الربّاط * .

رَكّز الخطابُ الإسرائيلي الرسمي في السنوات الثلاثين الماضية على مطلبٍ رئيسٍ يُشْرعه في كافة المحافل السياسية والفكرية والإعلامية، أو كلّما طُرحتْ على بساط البحث مبادرةُ سلامٍ مع دولة عربية أو أخرى، وبشكل خاص كلّما تطرّق الحوارُ إلى مستقبل الفلسطينيين الذين هم في نهاية المطاف الطرفُ الآخرُ الأساسي في الصراع العربي – الإسرائيلي. هذا المطلب، الذي لم تعطه الأطرافُ العربيةُ السياسيةُ أو الحقوقيةُ أو الفكريةُ الاهتمامَ المناسبَ على حدّ علمي، هو ضرورةُ أن يعترف العرب، والفلسطينيون تحديدًا، بحقّ إسرائيل في الوجود، كشرط مبدئي وأساسي للسلام، وربما لإعادة بعض الأرض المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية أو مَنْ يحلّ محلَّها في تمثيل الشعب الفلسطيني.

فما هو المقصود فعلاً بحقّ إسرائيل في الوجود؟ وكيف يمكننا التعامل مع هذا الشرط في ظلّ استحالة تجاهله بسبب عجز الطرف العربي عن فرض شروطه لحلّ القضية الفلسطينية، حتى عندما تمثّل تلك الشروطُ تنازلاً هائلاً عمّا كانته المطالبُ أو الأحلامُ العربية في الخمسينيات والستينيات؟ (لنتذكّر هنا ما حصل للمبادرة السعودية التي طُرحتْ في قمة بيروت العربية عامَ ٢٠٠٢)

ظَهر مطلبُ الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود أولَ ما ظهر إثر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، إذ تيقّنَ مخطّطو الاستراتيجية الإسرائيلية آنذاك أنّ الحلّ السياسي للقضية الفلسطينية قد اكتسب زخمًا دوليّاً يستحيل تجاهُلُه، وأنّ فكرة الدولة الفلسطينية قد ابتدأتْ بكسب بعض الأصوات المؤيِّدة في قلب الغرب نفسه. ومَثّلَ تطويرُ هذا المطلب الفذّ، في رأيي، خبطةً تفاوضيةً فائقةَ الذكاء للسياسة الإسرائيلية. فقد تمكّنَ من نقل العبء الحقوقي الدولي من الملعب الإسرائيلي إلى الملعب الفلسطيني. وأصبح الطرفُ الفلسطيني جرّاءه هو المطالَبَ بالاعتراف بالآخر الإسرائيلي، بعد أن عانى طويلاً من نفي حقوقه الوطنية والتشكيك في وجوده نفسه من قِبل السياسة الإسرائيليين وغالبية صانعي الرأي الغربيين الذين استكانوا عمومًا إلى صورة إسرائيل عن نفسها من دون أيّ تدقيق أو نقد. ولكنّ هذا المخطّط الإسرائيلي، على دهائه ونفاذ حساباته، يَحْفل بالتناقضات التي يُمْكن تحدِّيها من أجل إعادة بعض التوازن إلى معادلة الحقوق في أرض فلسطين بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ظلّ التوازنات الدولية الراهنة والعجز العربي الفاضح

إسرائيل في التاريخ وفي الأسطورة

لأبدأْ مِن البعديْن التاريخي والميثولوجي لهذا الحقّ اللذيْن، وإنْ كانا لا يمثّلان مرتكزًا قانونيّاً كافيًا لتقرير مصير الشعبيْن الإسرائيلي والفلسطيني اليوم، إلاّ أنّ تأثيرهما الشعبي والإعلامي هائل فثمّة بين اليهود وغير اليهود المتأثّرين بالفكر الصهيوني من يَعْتقد بصحّة الادّعاء الإسرائيلي بأقدمية حقّ اليهود في أرض فلسطين، على الرغم من تهافته من وجهة النظر القانونية أو التاريخية المقارنة. ذلك أنّ التوراة وروافدَها من الكتب شبه المقدّسة، التي تَسْرد تاريخَ الوجود اليهودي في فلسطين منذ ما بعد الشتات الموسوي ودخولِ الأرض الموعودة وحتى تدمير الهيكل الثاني على يد تيتوس الروماني، لعبتْ ومازالت تَلْعب دورًا مهمّاً جدّاً في إثبات أحقيّة هذا الادّعاء وقد استخدمها الخطابُ الصهيوني منذ نهاية القرن التاسع عشر في حشد التأييد اليهودي أولاً والأوروبي الغربي ثانيًا من أجل تأسيس دولة إسرائيل والمحافظة على أمنها وسيادتها ونفوذها. ولمّا كانت التوراةُ، والأسفارُ المتعلّقة بالتاريخ اليهودي فيها، مقدّسةً عند اليهود وعند غالبية الطوائف المسيحية الفاعلة عالميّاً اليوم، وبشكل

* - أستاذ الآغا خان للعمارة الإسلامية، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (M.I.T).

تاريخ اليهود في فلسطين لا يمتّ بصلةٍ إلى السكّان الحاليين

خاص طوائف البروتستانت الشعوبية، فإنّ تلك الرواية «المقدّسة» باتت عقبةً لا أعتقد أنّ بالإمكان تجاوُزَها بالنقاش المبنيّ على أساس ديني أو عقائدي غير أنّ فحصها تاريخيّاً، وهو ما يَحْصل باستمرار في فروع العلم المختصّة كالتاريخ والألسنيات والأركيولوجيا، يمكن أن يخفِّفَ من قوة إقناعها بالنسبة إلى بعض المؤمنين، يهودًا ومسيحيين، من الذين يميلون إلى أخذ قوة قرينة البحث العلمي في الاعتبار عند محاكمة اعتقاداتهم.

فعلى الرغم من أنّ الوجود اليهودي على أرض فلسطين في الألفية الأولى قبل الميلاد ثابتٌ تاريخيّاً، فإنّ الغموضَ مازال يلفّ الكثيرَ من تفاصيله جغرافيّاً وثقافيّاً وسياسيّاً. وهذا ما يَجْعل إمكانيةَ تحديد سيادةِ الدولة اليهودية القديمة أو مدّتِها أو حدودِها أو تحالفاتِها للتأسيس عليها من أجل إثباتِ استمرارية هذه الحقوق أمرًا صعبًا، إنْ لم يكن مستحيلاً. هذا بالإضافة إلى استحالة الربط بين الوجود اليهودي على أرض فلسطين ككيان سياسي أو كعنصر سكاني مهمّ في الألفية الأولى قبل الميلاد، وبين انقطاعه النسبي في الفترة المسيحية المبكّرة (بين القرن الثالث والسابع الميلادي)، ثم عودته على شكل جماعات صغيرة دَخَلَتِ البلادَ مع الفتح الإسلامي أولاً ومن ثم عبر عدة مفاصل تاريخية منذ القرن الثامن وحتى بداية القرن العشرين واندمجتْ في الحياة العامة للبلاد وإنْ حافظتْ على خصوصيتها الدينية والعرقية إلى حدٍّ ما. ويأتي، فوق هذا وذاك طبعًا، الوجودُ السكّاني العربي الكثيف (بوجوه متعدِّدة ولكنْ بلسانٍ واحدٍ ونظرةٍ للحياة مشتركة) ابتداءً من الفتح الإسلامي على أقلّ تقدير (إذا ما تركنا موضوعَ الوجود الكنعاني جانبًا)، وصبغُه للبلاد بصبغة عربية واضحة لسانًا وعقائدَ وعاداتٍ وتراثًا مبنيّاً ومرئيّاً ومحكيّاً ومكتوبًا دامت على أقل تقدير أربعةَ عشرَ قرنًا تخلَّلتها مئةُ سنةٍ من الوجود الصليبي الذي زالت غالبيةُ آثاره ولم تنقطعْ سلسلةُ هذا التراث بانفراط عقد الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين بل استمرّ حتى تحت الانتداب البريطاني، متجذِّرًا في أرضه وسياقه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واللغوي الذي يتجاوز حدودَ فلسطين ويَجْمعها بمحيطها العربي الكبير. ولم يكن الحالُ مختلفًا في فلسطين قبل إقامة إسرائيل عنه في باقي بلدان العالم التي تأخّرتْ في تأطير هويّتها الوطنية بسبب خضوعها للاستعمار؛ فقد ابتدأ الشعبُ الفلسطيني بالتعبير عن نفسه سياسيّاً منذ عشرينيات القرن العشرين بأدوات الحداثة المعهودة: من تنظيمات حزبية وعقائدية، ودعوةٍ للاستقلال أَجْهضها قيامُ دولة إسرائيل بقوة السلاح على غالب التراب الوطني عامَ ١٩٤٨.

استخدم مؤسِّسو الحركة الصهيونية منذ بداياتها في أواخر القرن التاسع عشر التاريخَ بطريقة انتقائية واستحواذية في آن واحد، وبشكلٍ تجاوَزَ في شططه كلَّ الحركات الوطنية الحديثة في العالم التي اختارت بين أن تَدْمج تراثَ مَنْ سبقوها بتراثها الوطني أو اعتباره تراثًا بائدًا لا علاقة له بهويّتها وواقعها الحاليَيْن. فقد تعامَلَ المنظِّرون الصهاينة مع التاريخ وكأنّه عبارةٌ عن مجموعة من الحقب المنفصلة التي يُمْكن إعادةُ ترتيبها، أو الانتقاءُ منها، أو سحبُها من مكانٍ وإعادةُ استخدامها في مكانٍ آخرَ مغايرٍ في المعطيات والوقائع، من دون اعتبار مرور الزمن وتغيُّر الظروف. غير أنّ ذلك مخالفٌ للحقيقة فتاريخ اليهود في فلسطين مثله مثل تواريخ كلّ الأمم التي بادت وتركتْ آثارًا في النسيج الثقافي والمُسمَّياتي العامّ للبلاد، ولكنّه فيما عدا ذلك لا يمتّ بصلةٍ إلى السكّان الحاليين، بل هو حلقةٌ من سلسلة مستمرّة تغيّرَ تعبيرُها عن نفسها بتداولِ الدول وتبدُّلِ التوضّعات السكّانية والثقافية على الأرض وقد أَنْتج هذا التعبيرُ انتماءاتٍ تجذّرتْ في الأرض بمقدار إقامتها فيها وسيادتها

لا تملك الدول حقّاً مطلقاً في الوجود من وجهة نظر القانون أو العلاقات الدولية

عليها، وكانت الهويةُ العربية الفلسطينية هي الطاغيةَ طبعًا بسبب طولِ سيادتها وعمقِ وجودها الثقافي.

حاول الوجودُ اليهودي المهاجر في فلسطين منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية محوَ آثار الطابع العربي الفلسطيني الثقافي الطاغي، أو سلبَ بعضِه وادّعاءَه لنفسه ـ كما في حالة البيت الفلسطيني، والقرية الفلسطينية، والمنسوجات الفلسطينية، والرقص الفلسطيني، والحمّص والباباغنّوج والفلافل، وغيرُها الكثير. وبنى الفكرُ الصهيونيُّ دعواه بأحقّية اليهود في الأرض على مقولةِ أولويّتهم في امتلاكها قبل ثلاثة آلاف سنة (على افتراض صحّةِ ذلك أساسًا، وهو ما تَسْعى الأركيولوجيا الاسرائيليةُ إلى إثباته جاهدةً من دون كبير نجاح)، وعلى المقولة التوراتية بأنّ اللّه منحهم إيّاها من خلال عهدٍ أبديٍّ مع إبراهيم وسلالتِه من إسحق. وهكذا خَلَطَ الفكرُ الصهيوني، في سعيه إلى بناء خطاب متكامل يبرِّر ادّعاءَه ملكيةَ الأرض، بين التاريخ والميثولوجيا، كما لو أنّهما منهجان متكاملان لا متعارضان معرفيّاً ـ كما هما في حقيقة الأمر

هناك طبعًا العديدُ من المتناقضات التاريخية الأخرى التي تُمْكن إثارتُها لدحض حقّ إسرائيل في أرض فلسطين، ومنها: الأصولُ العرقية المتنوّعة لشعب الشتات اليهودي اليوم، والهويةُ الفلسطينية الواضحة للأرض الفلسطينية، ووقائعُ التاريخ القروسطي والحديث الثابتة التي تؤكّد وجودَ شعور انتماءٍ عربي فلسطيني مستمرّ، وحقُّ الشعوب في تقرير مصيرها، وغيرُها الكثير. وقد أَثيرتْ كلُّها في ميادين العلم، حتى في الجامعات الإسرائيلية نفسها[1] وأروقةِ السياسة والدبلوماسية المحلية والدولية ولكنّ هذه النقاشات المنطقية والمدعَّمة بالبراهين والوثائق قد أثبتتْ أنّ دورَها في إحقاق الحقّ **لاحقٌ** لإحقاقه بطرق أخرى، لا سابقٌ أو مسبِّبٌ له. فلو أنّ القرائن كانت تكفي لَما صَدِئتْ مفاتيحُ البيوت الفلسطينية في جيوب أصحابها المشرَّدين، ولَما اهترأتْ وثائقُ ملكيّتهم لدُورهم وبيّاراتهم في صناديق جدّاتهم العتيقة. ولا أظنّ أنّ مقولةَ الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود كانت لتَظْهر لو لم تكن إسرائيلُ موجودةً أصلاً، ولو لم تكن في موضع قوةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ يمكّنها من فرض ذلك الشرط العبثي والمتعنّت ـ من وجهة نظر القانون الدولي ومن جهة نظر الحقوق الفلسطينية ـ قبل أيّ محاولة لمناقشة القضية الفلسطينية.

حقّ إسرائيل في الوجود قانونيّاً

لا تَمْلك الدولُ حقّاً مُطْلقًا في الوجود، من وجهة نظر القانون أو العلاقات الدولية. إنّها، بوصفها نتاجَ إرادةٍ بشريةٍ اجتماعية وسياسية وشروطٍ تاريخيةٍ مؤاتية، تَكْتسب حقَّها في الوجود من خلال الفعل نفسه، لا من خلال حقٍّ سابقٍ لوجودها. وهي بالتالي لا يُمْكنها انتظارُ الاعتراف بوجودها من قِبل غيرها من الكيانات السياسية إلاّ بعد قيامها. والدول كيانات سياسية مركّبة، وهي تاريخية أيضًا ومشروطة بتاريخيّتها. ومن ثم فهي تقوم وتزول، كما حَصَلَ في الممتلكات العربية للدولة العثمانية بعد انهزامها في الحرب العالمية الأولى وظهورِ غالبية الدول العربية جرّاءَ التقسيم الاستعماري الأوروبي اللاحق، أو كما حَصَلَ بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا التي رُسمتْ فيها الخارطةُ من جديد، وكما حصَل بعد تفكُّك الاتحاد السوفييتي، وبعده يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وغيرها.

كلُّ ما يُمْكن أن تُطالِبَ به الدولُ هو الاعترافُ بوجودها كفعلٍ واقع، تزول إلزاميّتُه بزوالها، أو بزوال رغبةِ الدولِ الأخرى في الاعتراف بها (كما في حالة إسرائيل مع غالبية الدول الإسلامية أو حالة تايوان مع غالبية دول العالم)، لا

١ ـ فهذه، على علاّتها وتمييزها العنصري ضدّ العرب المواطنين، مازالت تَحْترم الحريةَ الأكاديميةَ أكثرَ من جامعات الكثير من الدول الأكثر عراقةً

الإعلام المؤيّد لإسرائيل يحرّض على تدمير مشاريع إيران النووية، ولا يتطرّق إلى مخزون إسرائيل النووي

بحقّها المطلق في الوجود دون مُساءلة أو رفض. هذا هو كلُّ ما يَضْمنه القانونُ الدولي الحالي للدول. ولا أعتقد أنّ أية دولة أخرى قد استعملتْ عبارةَ «الاعتراف بحقِّها في الوجود» كشرطٍ أساسيٍّ لتعاملها مع غيرها من الدول؛ بل هي تنتظر اعترافَ غيرها من الدول بقيامها كأساس لشرعيّتها، وتعترف بغيرها من الدول أيضًا تدعيمًا لشرعية هذه الأخيرة وتدعيمًا لشرعيّتها هي في الآن نفسه (كما هي حالُ كلّ الدول التي ظَهرتْ بعد تأسيس الأمم المتحدة ونالت اعترافَ الدول الأعضاء كتثبيت لشرعيّتها في الوجود لا لحقٍّ سابقٍ وأزليٍّ في هذا الوجود).

ولكنّ إسْرائيل، التي قامت وتوسّعتْ بالقوة على حسابِ محيطٍ عربيٍّ كارهٍ لوجودها المتغطرس في قلبه، طَرَحَتْ كمبرِّر لشرطها الغريب (تاريخيّاً وقانونيّاً) نظريةً لا تَخْلو من سخرية مريرة، مؤدّاها أنّ العرب ـ وبعضَ المسلمين مؤخّرًا ـ يَرْفضون وجودَها من أساسه ويَهْدفون إلى إبادتها ومحوها من الخارطة أو إلقائها في البحر، وهي بالتالي في حاجة إلى تثبيت حقّها في الوجود دفعًا لهذا التهديد. غير أنّ تلك كانت مقولاتٍ عبثيةً قديمةً ردّدها بعضُ العرب في فترة المدّ القومي العاطفي، من دون أن يدركوا استحالةَ تحقيقها أو خطورةَ أبعادها السياسية والعسكرية والقانونية. ومازال البعضُ يردِّدها من دون كبير اعتبار لمدى تأثيرها السيِّئ إعلاميّاً وتعبويّاً ومعنويّاً. فهي تقدِّم لإسرائيل وحلفائها مبرّرًا قويّاً للاستمرار في دمغهم بالإرهاب والوحشية ورفض قرارات المجتمع الدولي وما إليها من الصفات الاستشراقية والاستعمارية المعهودة. أما بالنسبة إلى الجماهير العربية المتحمّسة التي تَنْتظرُ من دعاة دحر إسرائيل وإزالتها تحقيقَ ما يَدْعون إليه، فإنّ مثل تلك المقولات تمثِّل الوسيلةَ الأنكى لترسيخ إحباطها واستسلامها أو تطرُّفها غير المُجْدي، كما حصل إثر الهزيمة الفادحة عامَ ١٩٦٧ وسقوط بقية فلسطين التاريخية وأراضٍ أخرى في يد إسرائيل.

لهذا لا يُمْكننا أن نَسْتغرب إصرارَ دوائر الإعلام المؤيِّدة لإسرائيل على إبراز هذه الدعوة العبثية كلّما أرادت أن تخفِّف من وقع سياسات إسرائيل العدوانية ضدّ الشعب الفلسطيني، أو كلّما أرادت التعتيمَ على ممارسات إسرائيل غير المسؤولة وغير المحاسَبة قانونيّاً في المحافل الدولية، كما يحصل هذه الأيام من التحريض على تدمير مشاريع إيران النووية من دون التطرُّق ولو همسًا إلى مخزون إسرائيل السري ـ المعلن من السلاح النووي. بل هي تُبرزها أيضًا كلّما أرادت التذكيرَ بالنَّفَس الإرهابي المزعوم لقضية التحرُّر الوطني الأولى في العالم اليوم، أي القضية الفلسطينية، متناسيةً أنّ إرهاب الدولة الإسرائيلية المنظّم قد قَتَلَ وسَجَنَ وشرَّدَ أكثرَ بكثير من الفلسطينيين، واللبنانيين والسوريين والمصريين والأردنيين والعراقيين أيضًا، ممّا فعله «الإرهابُ» الفلسطيني أو العربي عمومًا على مدى العقود الستة الماضية. ومازال بعضُ قليلي الحنكة والدراية في العالمَيْن العربي والإسلامي يَسْقطون في فخّ هذا الابتزاز الإعلامي، أو أنّهم يُوقِعون أنفسَهم فيه بألسنتهم، عندما يتكلّمون عن إبادة وإزالة إسرائيل، أو حتى اليهود أحيانًا، وهم غيرُ قادرين حتى على منع الطائرات الإسرائيلية من خرق مجالهم الجوي كلّما أرادت. كلُّ هذا على الغالب من أجل مكاسب داخلية آنية، أو انصياعًا لعقائد سياسية متشنِّجة ومتخشّبة وعمياء لن تُوصلهم إلى أيٍّ من أهدافهم، بل ستزيد من هزيمتهم الإعلامية والفعلية تجاه إسرائيل، وتجاه مؤيِّديها الكثر في الغرب

لكنّ أطرافًا من الشعب الفلسطيني ومن منظّماته اليوم قد تجاوزوا هذه العقدةَ وبدأوا بالتعامل مع واقع الاحتلال بطريقة فيها الكثيرُ من الحنكة فهم قد اكتسبوا من تجربة النضال المستمرّ ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي الغاشم من جهة، ومعاناة الاحتكاك الدائم بثقافة المستوطن اليهودي الغربي «الحداثويّة» من جهة أخرى، وعيًا

عدم قيام دولة فلسطينية مرتبط بعدم اعتراف إسرائيل ومؤيديها بحقّ فلسطين في الوجود

ناضجًا وواقعيّاً وعادلاً بأبعاد قضيّتهم وإمكانات حلولها هذا الوعي الذي يَقْبل بالتحاور مع «الآخر الإسرائيلي،» المفروض والموجود فعليّاً على الأرض، لا يتنازل أبدًا عن الحقّ الفلسطيني في تقرير المصير الوطني على أرض فلسطين المتبقّية أو تلك التي يُمْكن انتزاعُها من المحتلّ الإسرائيلي، ولا عن حقّ اللاجئين في العودة إلى الأرض التي هُجِّروا منها، أو على الأقلّ الاعتراف بحقِّهم في العودة ثم القبول بتعويضٍ عمّا فقدوه (من دون التنازل عن الحقّ الأخلاقي نفسه). وهذا الوعي يصرّ أيضًا على حرية الفلسطينيين في رسم حياتهم الخاصّة بهم، وفي اختيار نظام الحكم الملائم لهم والممثّلين الأكثر انسجامًا مع تطلُّعاتهم.

فالشعب الفلسطيني كابَدَ الكثيرَ خلال سنوات طويلة من الاحتلال وخمس سنواتٍ من انتفاضة الأقصى. وهو مايزال لا يرى أيَّ نتائج عملية لعمليةِ سلامٍ تراوح مكانَها منذ ولادتها العسيرةِ قبل اثنتيْ عشرة سنة والحالة الإنسانية والاقتصادية والبيئية الخانقة التي يعيشها مواطنو الضفة والقطاع لا يخفِّف من وطأتها أيُّ تغير إيجابي متوقّع على المدى القريب. وقواتُ الاحتلال الإسرائيلي مازالت تضيِّق الخناقَ على حياتهم وتُرْهبهم في غدواتهم وإياباتهم بل وحتى داخل منازلهم المستباحة لدورياتها ولمداهماتها ولهليكوبتراتها وطائراتها والحكوماتُ الفلسطينية الفتحاوية التي تعاقبتْ على إدارة شؤون الوطن، المختزل والمحتلّ منذ أوسلو، تَخْرج من الساحة ورائحةُ فسادها تزكم الأنوفَ. و«حماس» تقف في الكواليس وتَنْتظر استلامَ دفّة الحكم الذي ربحتْه في انتخاباتٍ أكثرَ ديموقراطيةً ممّا حصل في أيّ بلد عربي في السنوات الثلاثين الماضية، من دون أن تَعْرف كيف تتجاوز العقباتِ التي خلقتْها هي بنفسها أو تلك التي دَسّها لها أعداؤها. ولكنّ التحدّي الأكبر الذي يواجه القضيةَ الفلسطينيةَ اليوم، في رأيي، مازال انتزاعَ حقّ فلسطين في الوجود من مجتمعٍ دولي إمّا مُعادٍ بشراسة لهذا الحقّ أو مؤيِّدٍ له بلامبالاة أو بقلّةِ ذاتِ اليد والحيلة.

حقّ الوجود بين إسرائيل وفلسطين

لا خلاف على أنّ الغالبية العظمى من أبناء العالم اليوم يؤيِّدون حقّ فلسطين في الوجود كدولة مستقلّة ذات سيادة. بل أظنّ أنّ الغالبية العظمى من الحكومات في العالم، بما فيها بعضُ الحكومات الغربية التي تَدْعم إسرائيلَ عمومًا، تؤيِّد هذا الحقَّ أيضًا، بل وتؤيد قيامَ دولة فلسطينية من دون الخوض في تفاصيل تعريفها (غالبًا بسبب الخوف من ردّ الفعل الإسرائيلي). ومع ذلك فمازال الفلسطينيون من دون دولة حقيقية، ومن دون مقعدٍ كاملٍ في الأمم المتحدة، ومن دون عاصمة وطنية، ومن دون حدودٍ معترفٍ بها (أظنّ أنّ لهذه النقطة الأخيرة علاقةً عضويةً بكون إسرائيل نفسها مازالت من دون حدود دولية مثبتة). فلماذا؟ وما الذي يَمْنع قيامَ دولة فلسطينية حقيقية؟

هذان السؤالان هما من بين أسئلة تراود الكثيرين منّا البعيدين عن مراكز اتّخاذ القرار، ولا نجد إجابةً شافيةً عنها من خلال تحليلنا لمعطيات السياسة والتاريخ والقانون الدولي. ولكنّي لن أتوقّف عند هذه النقطة لأنّي لا أَمْلكُ أجوبةً عن الأسئلة التي طرحتُها، ولأنّي أيضًا أظنّ أنّ عدمَ قيام دولة فلسطينية حتى الآن مرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم اعتراف إسرائيل ـ والبعضِ من مؤيِّديها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية ـ بحقّ فلسطين في الوجود، واستغلالهم الوقتَ لخلقِ واقعٍ على الأرض ينفيه على المدى البعيد.

إنّ حقّ فلسطين في الوجود هو حقٌّ تاريخي وأخلاقي وسياسي واضح وثابت، بغضّ النظر عن الحال الراهن. ولكنّه أيضًا الحقّ الذي تعارضه تمامًا مقولةُ «الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود،» كما لا بدّ وأنّ واضعي هذا المطلب كانوا يُدْركون. فالاعتراف بحقّ

أقترح أن تطالب السلطةُ الفلسطينية إسرائيلَ بالاعتراف بحقّ فلسطين في الوجود، إذا ما أرادت هي من الفلسطينيين الاعترافَ بحقّها في الوجود

إسرائيل في الوجود يعني ضمنًا نفيَ ذلك الحقّ عن فلسطين، التي تشاطر إسرائيلَ مطالبتَها بالأرض نفسها والاطار نفسه في نهاية المطاف. وهذا هو ما بيّنه الصحفي الفرنسي المخضرم، إريك رولو، اليهودي وابنُ الاسكندرية. فإسرائيل اليوم موجودة على كامل التراب الفلسطيني أو تكاد، والاعترافُ بحقّها في الوجود يعني الاعتراف بحقّها في تملُّك تلك الأرض فعليّاً وسياسيّاً واستيطانيّاً، بما فيها تلك الأجزاءُ التي يجب أن تقوم فلسطينُ المستقبَلُ عليها. وأما الاعتراف بوجود إسرائيل، وهو وجود حقيقي وقائم لا يجدي نفيُه نفعًا سياسيّاً، فلا يَحْمل في طيّاته بالضرورة قتلَ مشروع الدولة الفلسطينية أو حلم العودة إلى فلسطين، أو إلى جزءٍ منها، أو حلم الدولة الديموقراطية العلمانية الواحدة التي تضمّ اليهودَ والفلسطينيين كمواطنين متساوي الحقوق والواجبات ـ وهو حلمٌ مازال كثيرٌ منّا يعتبرون أنّه الحلّ الوحيد العادل والمنطقي لمشكلةِ صراعِ الشعبين على أرض واحدة

مع ذلك يبقى قيامُ دولة فلسطينية على بعض التراب الفلسطيني الحلَّ الوحيدَ الواقعي والممكن اليوم بانتظار توصّل الفاعلين في السياسة العالمية إلى القناعة التي توصّل إليها المنظّرون المهتمون بحلّ عادل للقضية الفلسطينية، أيْ حلّ دولة واحدة لشعبيْن. ولكنْ يبدو أنّ قيام الدولة الفلسطينية المجتزأة مرهونٌ باعتراف إسرائيل، وخلفها الولايات المتحدة، بها بغضّ النظر عن الدول الأخرى المستعدة للاعتراف بها أو التي اعترفتْ بها من قبل على ذلك، فالموقف مازال يتطلّب درايةً، ودبلوماسيةً واعيةً، وحنكةً قانونية فاعلة، وتمسُّكًا بالحقّ الوطني الفلسطينيّ في سياق أيّ تفاوض على حلّ للقضية مع إسرائيل اليوم. ويبقى على السلطة الفلسطينية، أنّى كانت المنظمةُ التي تقودها، أن تجابهَ العنتَ الإسرائيلي بمثله، الأمرُ الذي يَضْمن للشعب الفلسطيني درجةَ الاعتراف بحقوقه التي يطالَبُ هو بتقديمها إلى إسرائيل.

ما أقترحُه في النهاية هو أن تطالب السلطةُ الفلسطينيةُ، أو حماس بحكم كونها الممثِّلَ المقبلَ للشعب الفلسطيني، إسرائيلَ بالاعتراف بحقّ فلسطين في الوجود رسميّاً إذا ما أرادت هي من الفلسطينيين ـ أو مَنْ يمثّلهم ديموقراطيّاً ـ الاعترافَ بحقّ إسرائيل في الوجود.

هذا هو الحلُّ العادل الوحيد للمأزق الذي وضعَتْ إسرائيلُ القضيةَ الفلسطينيةَ فيه بابتكارها لمقولة حقِّها في الوجود واعتمادُه سيؤدّي إلى واحدة من نتيجتين:

ـ أن تعترف إسرائيلُ بحقّ فلسطين في الوجود. وهذا أمرٌ صعبٌ ولكنّه غير مستحيل، وسيقدِّم خروجًا من المأزقيْن القانوني والأخلاقي اللذين وَضعتْ إسرائيلُ نفسَها فيهما، ويمهِّد السبيلَ لقيام دولة فلسطينية حقيقية وإنْ كانت على أقل من ربع التراب الفلسطيني، وربما لتأمين حقّ العودة للمشتتين الفلسطينيين

ـ أنْ ترفض إسرائيل هذه المقايضةَ الاعترافيةَ، وهو الأرجح. وهذا سيَجْعل من ادّعائها بأنّ رفض الفلسطينيين الإقرارَ بحقّها في الوجود دليلٌ على عدم استعدادهم للقبول بالحلّ السلمي، مهلِّلةً على الصعيد الدولي وفي حلبة الإعلام. وسيَفْضح هذا الموقفُ المتلاعبُ التناقضَ الأخلاقيَّ في الموقف الإسرائيلي الذي يَطْلب لنفسه ما لا يَقْبل بالاعتراف به لغيره

وفي كل الأحوال، سواء قبلتْ إسرائيلُ أو رفضتْ، فسيَرْبح الطرفُ الفلسطيني الذي سيأخذ هذه المبادرةَ إذا عرف كيف يستغلّها إعلاميّاً وقانونيّاً. وأمل أن يَفْعل قريبًا، خاصةً وأنّ أمام الحكومة الجديدة الآن فرصةَ طرح قضايا لم تُطْرح من قبل على طاولة المفاوضات: ذلك أنّ لهذه الحكومة ـ المنتخبَة من قبل الشعب الفلسطيني ـ الحقَّ في تقديم رؤيتها لحلّ القضية التي مازالت قضيةَ العرب المركزية

بوسطن